حكومة السيسي تدفع 140 ألف دولار تعويضا لأسرة ضحايها المكسيكين و2000 جنيه للمصريين

الثلاثاء 10 مايو 2016 12:05 م

"المصري ملوش ثمن" عبارة يرددها المصريون على مر السنوات، ففي الوقت الذي قتلت فيه قوات شرطة وجيش الانقلاب العسكري مئات المتظاهرين والمعتصمين وتصفهم بالإرهابيين، وأيضا زيادة عدد قتلى الحوادث على الطرق التي تشهد حالة من الفوضى المرورية بمعدل 12 ألف قتيل سنويًا بحسب منظمة الصحة العالمية، دفع الامقلاب في مصر 140 ألف دولار لكل أسرة ضحية مكسيكية من ضحايا حادث الواحات، في الوقت الذي تحصل فيه أسرة المصري على 2000 جنيه بعد وفاته في حادث

وأعلنت حكومة الانقلاب العسكري عقب حادثة محافظة البحيرة التي أودت بحياة 19 وإصابة 17 آخرين، وحادثة طريق الكوامل بمحافظة سوهاج، التي راح ضحيتها 11 حالة وفاة، كان تعويض القتيل الواحد يعادل 2000 جنيه فقط حوالي 180 دولارًا

وأعلن مسؤول في غرفة شركات السياحة غير الحكومية، اليوم الإثنين، أن الغرفة دفعت 420 ألف دولار لـ3 أسر مكسيكية قتل أقاربها في غارة جوية شنها الجيش المصري في الصحراء الغربية العام الماضي

وذكرت المكسيك في يناير الماضي أن التحقيق في الغارة التي قتل خلالها 8 من المكسيكيين و4 مصريين في سبتمبر الماضي، يؤكد مسؤولية شركة السياحة المصرية التي نظمت الرحلة عن الحادث

وقتل سياح مكسيكيون في 13 سبتمبر عندما قصفت مقاتلات ومروحيات تابعة للجيش سياراتهم على بعد 250 كيلومترا جنوب غرب القاهرة في وسط الصحراء الغربية التي تعد وجهة مهمة للسياح وكانت المجموعة توقفت لتناول الغداء خلال رحلة وجرح 6 من السياح المكسيكيين في الهجوم

وأثار الحادث غضب الحكومة المكسيكية التي طالبت مصر(الانقلاب) بإجراء تحقيق دقيق ومفصل وشفاف في الحادث، ولم تنشر حكومة الانقلاب المصرية الكثير من التفاصيل عن ملابسات وأسباب الحادث، لكنها أكدت أن الجيش قصف هذه المجموعة "خطأ" خلال ملاحقته جهاديين اعتقد أنهم عناصر "تنظيم الدولة"، وأن هؤلاء السياح كانوا في "منطقة محظورة".

وكان ياسر شعبان، سفير مصر في المكسيك، قال إن الحكومة المكسيكية على قناعة كاملة بتعاون الجانب المصري، كما رفض الحديث عن أي تعويضات

وطالبت المكسيك مصر بضمان حصول ضحايا حادث الواحات، الذى أسفر عن مقتل 8 سائحين مكسيكيين وإصابة 6 آخرين، على "تعويض كامل عن الأضرار، بما فيها التعويضات المالية"، حسبما جاء في بيان صدر عن وزارة الخارجية المكسيكية، مساء أمس الأول

وقال الناشط الحقوقي هيثم أبو خليل: إن العسكر في مصر هدم آلاف المساكن وقتل الآلاف وشرد الأطفال والنساء، دون أي تعويض، بينما مع "الخواجات" فهو لا يستطيع أن يستقوي عليهم كما يفعل مع أبناء الوطن من ظلم وافتراء وامتصاص الحقوق

وأضاف أبوخليل -في تصريح لـ"رصد"-: نحن أمام نظام استخدمت قوته لسرقة قوت الشعب، فقد سرق أمواله وباع أرضه فكيف سيعوضه عن الحوادث وقتله بالخطأ، فهناك بيانات تؤكد أن العديد من المنازل تم قصفها في سيناء وبداخلها الشيوخ والنساء والأطفال ولا أحد ينشر أو يطالب بتعويض عن دمائهم